ورقة
سياسات

تقلّص دور المجتمع المدني في ظلّ الشعبوية

سهام الدريسي

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

هذا الورقة هي جزء من مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

تقلّص دور المجتمع المدني في ظلّ الشعبوية

سهام الدريسي

دكتوراه في العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. اهتمت بدراسة مسار الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية بالإضافة إلى اهتمامات بحثية أخرى على غرار الدراسات النسوية والعلاقات الدولية والسياسات العامة واستطلاعات الرأيّ.

مقدمة

حققت ثورة 2011 طفرة نوعية في مستويات المشاركة المدنية كميًّا وكيفيًّا في الحياة السياسية التونسية، وكذلك في المبادرات والحركات الاجتماعية التي تكوّنت ونشطت انتصارًا لعدد من القضايا بالإضافة إلى الجمعيات والمكوّنات المؤسساتية للمجتمع المدني 'الرسمي'[1]. انطلاقًا من التعريف الذي أعدّه 'التّحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين' تتحدّد مختلف تجسيدات المجتمع المدني عمومًا في "**الحلقة القائمة خارج إطار العائلة والدّولة والسّوق والتي تنشأ بموجب أعمال فرديّة أو جماعيّة تهدف إلى خدمة مصالح مشتركة**"[2]. إلّا أنّ محاولة تأطيره مفاهيميًّا تقتضي الاستئناس بتعريفه السائد دوليًّا[3]، حيث اعتبر المجتمع المدني القوة الحيوية والدافعة للسياسات العامة نتيجة تنوّعه وتغطيته لمختلف مكوّنات المجتمع[4]. حينما انطلقت صيرورة الانتقال الديمقراطي، كان المجتمع المدني المتجذر تاريخيًّا على غرار رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان أو الاتحاد العام للشغل وغيرها من المنظمات من القوى الفاعلة والمؤثرة فيه سياسيًّا. بيد أنّ انخراطها 'المتفاوت' في دعم الحراك الاحتجاجي على الاستبداد السياسي، ثم علاقتها الوثيقة بإرساء المؤسسات الانتقالية ظلّت من أهم الإنجازات التي عزّزت مسارًا 'سلميًّا' وشاملًا للديمقراطية الناشئة.

ويمكن أن نلاحظ أن حيوية المجتمع المدني التونسي –باختلاف مرجعياته وأنشطته– استطاع توسيع مجالات المشاركة المدنية–المواطنية، لتصبح شريكًا أساسيًّا في تعزيز الحقوق والحريّات وحماية المسار الديمقراطي نفسه. ولعله من المثير اليوم أن نلاحظ تعطّلًا وانحسارًا لنشاطات المجتمع المدني حيث أبدى رئيس الجمهورية ما بعد 21 جويلية 2021 (التدابير الاستثنائية) ريبة تجاه مختلف مكوّناته وشخصياته[5]. وتقوم فكرة المجتمع المدني في ظلّ الشعبوية على مستويات تأثير المناخ

---

[1] إن فكرة التباينات بين المجتمع المدني والحركات الاجتماعية لا تكمن في الطابع المؤسساتي، بل في درجات تأثيرها المباشر والعفوي في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع. يجدر بالذكر أنّ الفاعلين المشاركين في الحركات الاجتماعية يكونون في الغالب منضوين ضمن مكوّنات المجتمع المدني أو أنه الإطار العام لتقديم ومتابعة مطالبهم الاحتجاجية (اجتماعية/ اقتصادية/ سياسية/ حقوقية..).

[2] يتضمن المجتمع المدني الجمعيات والأحزاب السيّاسية ومجموعات المصالح والتنظيمات الدينيّة والحركات الاجتماعية على عكس تعريف أنطونيو غرامشي الذي استبعد المكوّن السياسي-الحزبي من المجتمع المدني بسبب التباين على مستوى الأهداف والوظائف.

[3] World Bank Civil Society: Overview, (2010a) Washington, DC: World Bank, p 18

[4] وفي هذا السياق لا نستطيع أن نتجاهل التعريف الذي يعتمده البنك الدولي في مقاربته للمجتمع المدني، الذي يعتبره القوة الدافعة لأجندة السياسات الجديدة عالميًّا (2010)، الذي يمكن اختصاره في قوله "العدد الكبير من المنظمات غير حكومية وغير ربحية التي تتمتع بحضور في الحياة العامة، للتعبير عن مصالح ومبادئ المنضويين تحتها أو أفراد آخرين، على أساس اعتبارات أخلاقية، ثقافية، سياسية، علمية، دينية أو خيرية. وبالتالي فإنّ منظمات المجتمع المدني تستجمع ضمنها نطاق واسع من المنظمات غير حكومية، النقابات العمالية، مجموعات السكان الأصليين، الجمعيات الخيرية، الجمعيات الدينية، والمنظمات أو التجمعات المهنية".

[5] في الخامس والعشرين من يوليو/تموز 2021، علق الرئيس التونسي قيس سعيد عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن أعضائه، وأقال رئيس الوزراء والحكومة. وبذلك استسلمت الديمقراطية التونسية ما بعد الثورة لرئيس شعبوي في غضون عامين من فوزه الانتخابي في سياق خيبة أمل شعبية واسعة النطاق في الطبقة السياسية بأكملها.

السياسي المتسم بالانفراد الرئاسي بالسلطات كافة على القوى المضادة والأجسام الوسيطة، خاصة بعد حرص السلطة على إخضاع الجمعيّات لأنظمة قانونية تضييقات ميدانية أكثر تقييدًا وصرامة[6].

أضحت الشعبوية من أبرز القضايا أو الظواهر السياسية التي يتمّ التعرض لها، رغم غياب الإجماع حول تعريفاتها أو طبيعتها. ويختزل عديد من الدارسين تعريفاتها في كونها إستراتيجية خطابية سياسية–اجتماعية لاستمالة الشعوب[7]، أو ممارسات سياسية قائمة على معاداة النخب واستنكار التعددية[8]، أو مجموعة الأفكار القائمة على استهجان النخبوية[9].

تسعى هذه الورقة إلى التفكير في المجتمع المدني التونسي، من خلال الإقرار بأن التحوّلات العميقة المحتملة في المجتمع والدولة منذ عقود ساهمت في إرساء أشكال من التبعيّة المتبادلة والراسخة بين القوى المجتمعية والفاعل السياسي. تجاوزًا للتّساؤلات حول عمق التجذّر التاريخي للمجتمع المدني في الحالة التونسية، سنقتصر على البحث في مضامين العمل المدني ومستويات التزامه بسماته العامة كقوى مضادة فاعلة ومضادة لحركيّة السلطة نحو مزيد من التعسف خلال السنوات الأخيرة. فلقد فرضت المنعرجات العميقة سياسيًّا واقتصاديًّا في تونس، ما بعد 2019 على وجه الخصوص، مسارًا انتقاليًّا جديدًا متسمًا بالتناقض والتضاد مع العشرية الأولى للثورة التونسية، مع استحضار تحوّل العمل المجتمعي–المدني من نشيط إلى راكد.

النظام وتراجع علاقاته بالمجتمع المدني

مصطلح 'المجتمع المدني' يستبطن في دلالاته الصيغة السلمية للمشاركة المواطنية في المجتمع في إطار دولة مدنية لا تحتكر الفضاء العام، بل تؤسس للممارسة الديمقراطية ولإدارة الاختلاف (سياسي/ اجتماعي/ ثقافي..) من خلال دعم و تعزيز حراك 'رأس المال الاجتماعي' the social capital، كمّا تمثّله الباحث الاجتماعي "روبرت بوتنام" Robert Putnam يشكّل مصطلح 'المجتمع المدني'[10] نوعًا من استعادة الإرادة الحرة للمواطنة من وصاية الدولة (السلطة) من جهة، و قطعًا مع علاقة التنافي أو التصادم المحتوم مع الدولة أيضًا من جهة أخرى[11]. لا يمكننا تجاهل أنّ جوهر فكرة المجتمع المدني تتمثّل في تأسيس منظومة حكم غير قمعية حيث تتمكّن هذه المؤسسات الوسيطة (المنظمات) من تقويّة انخراط المواطن في دولة تحكمها المساواة والحريات[12]. وبالتالي، فإنّ 'مثالية' المجتمع المدنيّ تقوم على ابتعاده عن النزعات النفعية والتعسفية، التي تميّز المجموعات المصالح (رجال أعمال/ سياسة/ رياضة/ دين..) أو مؤسسات الحكم أيضًا، وتطابق مجالات تحركه

---

[6] زينب بن إسماعيل، جوهر الجلاصي. قانون الجمعيات مشروع يهدد المجتمع المدني في تونس. 13 ديسمبر2023. موقع انكفاضة. https://inkyfada.com/ar/2023/12/13/قانون-الجمعيات-مشروع-تونس-تهديد/

[7] المولدي قسّومي، التنوّع الطّيفي القيسيّة محاولة في فهم الأبعاد والخلفيّات. كتاب 'حركيّة المجتمع التونسي في عشرية الثّورة'. المولدي قسّومي (تحرير). 2020. ص 225-258.

[8] المرجع نفسه.

[9] يمكن القول إنّ مصطلح 'المجتمع المدني' نتاج للفكر السياسي الغربي، الأوروبي خاصة، وفي الغالب يتمّ الترويج لها كبديل للمؤسسات الحكومية أو كرقيب عليها ما منحها نفوذًا داخل المجتمعات الغربية لشدّة قربها من الحراك في الشارع والمشاكل التي تعترض المواطن العادي اجتماعيًّا، اقتصاديًّا وأيضًا سياسيًّا. لا شكّ أنّ الأهمية التي يتسم بها المجتمع المدني والثقل الكبير لتحركاته خاصة في بعض الدول الغربية، جعلت لهذا المصطلح دلالات متغيرة ومتحركة باعتباره منظومة فكرية وقوة منتجة للمواقف الأخلاقية والقيم الإنسانية قادرة على الانصهار والتواجد داخل كلّ السياقات.

[10] إن تطوير المجتمع المدني يمثّل أحد الإنجازات الرئيسية للثورة التونسية ما بعد عام 2011. باعتماد قانون عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم منظمات المجتمع المدني، وُلدت حوالي 12000 منظمة مجتمع مدني جديدة في غضون سنوات قليلة. تميّزت هذه بفعاليتها في جميع المجالات (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي التونسي). لطالما كان الخطاب السياسي بين 2011 على حدود 2021 داعمًا للشراكة مع المجتمع المدني، مشيدًا بدوره في أكثر لحظات الانتقال والحوار الوطني أهمية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، فإن الأمور مختلفة بعض الشيء، مع تفضيل منظمات المجتمع المدني للاقتصار على الأدوار التقليدية الموجهة نحو الخدمات، والشعور "بالانزعاج" تجاه منظمات المجتمع المدني المعنية بالسياسات العامة والحوكمة ومكافحة الفساد، من بين قضايا أخرى، كجزء من أنشطتها الرقابية أو الدعوية.

[11] استند الباحث إلى دراساته الميدانية المطوّلة بإيطاليا لتقديم هذا الموقف واعتبر أنّ فعالية المجتمع المدني وقوته تنتج تقاليد مدنية ونوعًا جديدًا من الانتماءات إلى المجموعة الوطنية ما يسمح بإحياء قيم الثّقة المتبادلة، التعاون المجتمعي، المعاملات الإنسانية واحترام المصالح المتبادلة.

[12] عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص 42-44.

في نطاقات المصالح بالتعبئة والحشد للفعل الجمعيّ من دون تدخل إكراهي، عكس الدولة التي تحتكر العنف والسلطة[13]. في نفس السياق، تتجلّى عقلية الوساطة بين المجتمع والدولة ضمن فكرة المجتمع المدني على أساس دلالات الضديّة لمقولات الهيمنة (السياسية خصوصًا) وأيضًا تبجيلها أو تعاطفها مع العمل الجماعي. ويسود الاعتقاد بأنّ المجتمع المدني المتمسّك بالمقاربة الإنسانية والاجتماعية قادر على التصدي لتجاوزات الاستبداد السياسي وتفكيك علاقات السيطرة داخل مؤسسات الدولة التي تستضعف المواطن العادي وتهمّش مصالحه في الأغلب.

من المؤكد أن تضخم النزعة الشعبوية في الحالة التونسية من خلال تقسيم المجتمع إلى كتلتين متعارضتين، إحداها 'الشعب النقيّ' بقيادة رئيس الجمهورية 'قيس سعيد' وأخرى نخبة فاسدة تشمل القوى الحزبية ورجال الأعمال وعدد من ناشطي المجتمع المدني. لذلك، فكلّ القرارات والمواقف الرسمية (اعتقالات، تتبع، إقامة جبرية، سجن...)، تعبّر عن الإرادة العامة للشعب (الشعب يريد) المجسّدة في أجهزة السلطة التنفيذية. لذلك، فإنّ مراجعة السلطة لعلاقتها بالمجتمع المدني يندرج ضمن مقاربة شعبوية تكرس كراهية النخب ومناهضة المنظومة القائمة.

لذلك، تستنكر منظمات المجتمع المدني، أو بالأحرى ما تبقى منها، مساعي السلطة الحالية لاستبعادها وتقييد أنشطتها من خلال رفضها لمشروع قانون جديد (مقترح القانون الأساسي عدد 27 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم الجمعيات[14])، تم تقديمه في شهر أكتوبر من طرف 10 نواب في أكتوبر 2023 ليحل محل قانون الجمعيات الصادر عام 2011[15]. ومحاولة إعادة تنظيم العمل المدني لا ينفصل عن عمليّة التخلي عن مكتسبات العشرية الأولى للانتقال الديمقراطي من جهة أولى، كما يتعلق بمنهج سياسي واضح لتحجيم الأجسام الوسيطة وعزلها عن المجتمع التونسي من جهة أخرى. ذلك فلئن تبدو توّجهات المشرع من هذا القانون الجديد مكافحة ظاهرة التمويل الأجنبي للجمعيات ومراقبة الأموال المشبوهة، فإنه يخفي بحسب منتقديه نوايا السلطة في التضييق على الحقوق والحريات والتضييق على العمل المدني–الجمعياتي ودحض كل مقوّمات استقلاليته واستمراريته[16]. ولعلّ لأمر كهذا ارتبطت فكرة هيمنة رئيس الجمهورية في الفضاء المدني والتشريعي في الآني ذاته، حيث تزايدت انتقاداته واتهاماته بوجود تمويلات أجنبية قادمة لمنظمات المجتمع المدني[17] محرضة على زيادة الهجرة في تونس وتغييرها ديمغرافيا من خلال مؤامرة مدعومة من قبل قوى دولية خارجية[18]. وفي هذه الأوضاع، يصعب عدم التعرض لمشكلة الاستلاب السياسي للمجتمع المدني، حيث تسعى الدولة المتحكمة غالبًا في التشريعات وأشكال التمويل الخاصة بالتنظيمات المدنية إلى استيعابه أو ابتلاعه تكريسًا لمركزيتها واحتكارها للمجال السياسي، وأيضًا تعطيل القوى المجتمعية القادرة على تقديم البدائل إذا ما تمكّنت من الهيمنة على المجتمع. ولعلّ السياق التونسي يعيد إنتاج ما فسّره المفكر العربي 'حليم بركات' في كتابه **'المجتمع العربي في القرن العشرين'** منذ عقود، بقوله إنّ أغلب الدول العربية عملت على تغييب المجتمع المدني

---

[13] مدحت أبو نصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، ط1، القاهرة، إبتراك للنشر والتوزيع، 2007. https://inkyfada.com/ar/2022/03/15/قيس-سعيد-تهديد-المجتمع-المدني-تونس/التشريعي

[14] تولّت مجموعة متكونة من 10 نواب صلب المجلس التشريعي، باعتبارها الجهة المبادرة، بتقديم مشروع قانون 'تنظيم الجمعيات' وعرضه على أنظار لجنة الحقوق والحريات. ويندرج هذا المشروع في سياق سياسي وإعلامي ومدني يغلب عليه التوتر والتوجس المتبادل حيث تعددت الانتقادات الرسمية من التمويلات الأجنبية المرصودة للجمعيات في مقابل انتقادات أخرى باستهداف السلطة لمبادئ الديمقراطية وهدمها الممنهج لإنجازات عشرية الثورة.

[15] صحيفة الشرق الأوسط، تونس: منظمات المجتمع المدني ترفض مشروع قانون ينظم عملها. 9 فبراير 2024. https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B

[16] المرجع السابق.

[17] تصريح رئيس الجمهورية قيس سعيد بتاريخ 7 ديسمبر 2023 على هامش لقائه مع وزيرة العدل، حيث شدد على خطورة وجود تمويلات من الخارج بقيمة 7 ملايين دينار لإحدى المنظمات منذ 2016. وقد استنكر هذا التمويل متهمًا باضطلاع هذه الجمعيات في الدوائر الاستخباراتية الأجنبية والتآمر على أمن الدولة واستقرارها.

[18] تصريح صحفي للرئيس التونسي قيس سعيد بتاريخ 6 ماي 2024.

وطمس أبعاده السياسية ما **'أصبح يُحدث خللًا في علاقة المجتمع بالدولة، بحيث يجد الشعب نفسه خادمًا للدولة بدل أن تكون الدولة خادمة للشعب'**[19]. فهذا التغييب الممنهج لا يسمح للمجتمع المدني بأن يكون قوة مهيمنة ومضادة لتسلط الدولة (المحتكرة للقوة والنفوذ) في الحالة التونسية، أو أن يتهيكل كمجتمع متّسق[20]_قادر على كسر روابط التبعية المفرطة لتنظيماته للدولة من جهة، ومهتم بإعادة التموقع اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا من جهة أخرى.

رضوخ المجتمع المدني للسلطة التنفيذية

لا ريب أنّ مشروع القانون المقترح 'قانون الجمعيات' صلب المجلس البرلماني يفترض توسيعًا للسلطة التقديرية للإدارة ورقابتها وتقييدها لعمل المجتمع المدني، ينص مشروع القانون الجديد على إشراف الوزارة على أنشطة الجمعيات التابعة لها بجانب الرقابة على التمويل[21]. وارتبطت أيضًا فكرة إعادة مراجعة المرسوم88[22] المكرس لحرية تكوين الجمعيات من خلال مشروع القانون الجديد، بتغيرات تشريعية وترتيبية داعمة لإعادة بلورة الإطار المنظم للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات في ظلّ مقاربة تتسم بهيمنة رئيس الجمهورية/ السلطة التنفيذية. إذ اعتبرت قوى السلطة التنفيذية –رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة– أنّ الموقف السلبي لعدد من الفاعلين صلب المجتمع المدني محليًّا أو دوليًّا تجاه هذا القانون الجديد يتجاهل حقيقة تورُّط عدد كبير من الجمعيات في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتداخل بين العمل الخيري–السياسي **(التصريح الرئاسي بتاريخ 24 فيفري 2022 بأن الجمعيات تتورط في أنشطة مشبوهة وهي امتداد لأحزاب سياسية)**.[23] يتعلق التوجُّه الأساسي للقانون الجديد بـ'تطهير' القوى الاجتماعية الفاعلة من كل الجمعيات أو الشخصيات أو الممارسات ومكافحة كل التعبيرات والمبادرات الداعمة لصعود قوة مجتمعية ذات وزن. وعلى هذا الأساس، فإنّ مساعي السلطة التونسية تضرب فعليًّا المجتمع المدني وتلغي وجوده كقوة ضغط قادرة على استيعاب تعسّف مؤسسات الدولة وسياساتها الاقتصادية كما لطالما عرّفها المنظرون على غرار هابرماس في قوله التالي: **'المجتمع المدني هو شبكة من المؤسسات التي تمآسس لخطابات حلّ المشاكل بخصوص مسائل ذات اهتمام مشترك داخل أرضية الفضاءات العامة المنظمة'**[24].

ففي الواقع، أظهرت مساعي السلطة التنفيذية والتشريعية لإعادة تنظيم الأجسام الوسيطة حالة عدم التعايش مع مكوّنات السلطة والقوى الاجتماعية–المدنية. يعيدنا هذا الأمر إلى حالة افتراضية ووجودية في السياق التونسي مفادها أن التحكم في الفضاء العام من خلال إقصاء القوى المدنية وتخويفها و'تقييدها' بتبعية صرفة للسلطة التنفيذية، ليس فقط أحد الوسائل لتوسيع السيادة والنفوذ فحسب، بل أيضًا سحق/ تغييب كل تعبيرات الوساطة بين الشعب والسلطة. فمعلوم أنّ انتظارات الشّعب واستحقاقات المرحلة الحالية تَختزل كلها في السلطة التنفيذية. من الضروري، من أجل فعالية الإنجاز اضمحلال الأجسام الوسيطة واختفاؤها، فحالة الاستثناء المتواصلة في السياق التونسي تجعل من رئيس الجمهورية فقط صاحب شرعية

---

[19] حليم بركات، **المجتمع المدني في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى تموز 2000 ص 532.

[20] المجتمع المتسق: مفهوم لأنطونيو غرامشي يعبر عن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يتمكن هذا الأخير من التغلغل داخل النسيج الاجتماعي والمجال السياسي بهدف خلق هيمنة مضادة للبرجوازية الموجودة أصلًا ضمن مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المدني المتحالفة معها. وينبني هذا المجتمع المتسق على أسس النضال العمالي ضد البنى الطبقية ودوائر السيطرة التي تحتكرها الدولة اقتصاديًّا وسياسيًّا.

[21] زينب بن إسماعيل، جوهر الجلاصي. قانون الجمعيات مشروع يهدد المجتمع المدني في تونس. 13 ديسمبر2023. موقع انكفاضة. https://inkyfada.com/ar/2023/12/13/قانون-الجمعيات-مشروع-تونس-تهديد/

[22] المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلّق بتنظيم الجمعيّات، حيث اعتبر نقلة تشريعية وضمانة للعمل المدني من خلال تحصينه من جميع أشكال التضييق والتقييد الممارس ضده على مدار عقود. وقد كرس هذا المرسوم المبادئ الرامية إلى خلق بيئة ملائمة للعمل الجمعياتي بجانب تكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف.

[23] هيفاء مزلوط وآخرون، "المجتمع المدني" في مرمى قيس سعيد. موقع انكفاضة. 15 مارس 2022. https://inkyfada.com/ar/2022/03/15/قيس-سعيد-تهديد-المجتمع-المدني-تونس/

[24] Habermas, J. **Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy**. Cambridge: Polity Press.p367, 1996

الفعل السياسي والحقوقي–المدني. لقد بات مفهومًا، أن سرديات الخطاب الرسمي ومواقفه من المجتمع المدني تتأسس مجملها في استعادة السلطة التنفيذية لهيمنتها ونفوذها حيث تتوارى الرؤية النقدية أو الرقابية للدولة من دون نقاش. بالنسبة إلى السردية الرسميّة، المصلحة المشتركة والعامة في تونس اليوم لا تتحقق ولا تكتمل إلّا باحتكار الدولة للفضاء العام. بناء على هذا الواقع، فالتمشي نحو الانضباط القسري لقوى المجتمع المدني والقطع النهائي مع كل التعبيرات المضادة للسلطة يكرس تأويلًا وتعاملًا مع الدولة باعتبارها حيّزًا للإجماع.

على هذا الأساس، فإن التبعية للسلطة التنفيذية لا تقتصر على الجانب الرقابي والتوجيهي لأنشطة مكوّنات المجتمع المدني أو إخضاع التمويل الأجنبي إلى الموافقة المسبقة لرئاسة الحكومة، بل يتجاوزه إلى فتح المجال لهيمنة الفاعل السياسي–الحكومي على الأجسام الوسيطة. فعلى سبيل المثال، تعتبر 'أميمة مهدي' –المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية– أن المضمون السياسي لمشروع القانون يعتبر المبرّر الوحيد لهذا القلق المزمن من المجتمع المدني الذي يخضع بطبعه لمرسوم عدد 88 وأحكام القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. هكذا، أصبحت مسألة التمويل الأجنبي والخروقات المالية –الموجودة في الواقع ويتم التصدي لعدد كبير منها[25]– "**مجرد ذريعة مماثلة للإحياء "الإرهاب" ولا تهدف سوى إلى تخويف الجماهير وتضييق الخناق على النشاط الجمعياتي**"[26]. المسألة الآن هي أداة الهيمنة بيد سلطة حاكمة تعتمد "**خطاب تآمري وشعبوي بامتياز تتجاوز تداعياته حدود المجتمع المدني**" بحسب تعبير أمين خراط (منظمة بوصلة)[27].

فالمسألة الرئيسية وراء هذا التصادم بين المجتمع المدني والسلطة في تونس يرتكز على وعي النخب الحاكمة والمدنية أيضًا وطرق تمثّلها لحدود النفوذ السياسي. لهذه الإشكالية تراكمات في السياق التونسي، فلطالما اتسمت العلاقة بتبادل المصالح والمهادنة للفاعل السياسي الحاكم أو التوجُّس منه والسعي إلى التصادم معه في فترات عدّة بشرط توفُّر فاعل سياسي آخر معارض وقادر على دعم التصعيد. لعلّ التضخم السياسي لدى السلطة الحالية زاد من مستويات استسهال التضييق على مكوّنات المجتمع المدني، خاصة بعد تحررها من كل الضغوط الداخلية والخارجية على حدّ سواء بعد نجاح التدابير الاستثنائية. لئن يعتبر عدد من الخبراء والمنتقدين أن التضخم السياسي يساهم في إعادة إنتاج ديكتاتورية النظام السابق[28]، ولكن بطرق أشد تضييقًا حيث لا زالت المقاربة السياسية للحكم تنحصر فقط في تصفية مؤسسات أو قوى أو شخصيات مهددة لسيادة الدولة واستقراراها –بحسب السردية الرسمية– ولا تقدم رؤية شاملة للإصلاح (غياب مقاربة الدولة التي تدعمها وتستأنس بها منظمات المجتمع المدني في مجالات ذات أهمية مثل الرعاية الصحية، والبيئة، وحقوق المرأة ،والطفولة..). بهذه المقاربة السلبية تجاه المجتمع المدني، تعتمد السلطة الممارسات المتناقضة حيث تقلّص من مستويات التعاون فيما بينها إلى حدّ السعي إلى تغييبها في مقابل تحميل عدد من مسؤولياتها وأعبائها للجمعيات (تخلي الدولة عن مسؤولياتها)[29].

---

[25] كشف التحقيقات عن تورط 4 جمعيات من أصل 19.000 جمعيّة ناشطة للاشتباه في ارتباطها بالإرهاب والتمويل الأجنبي. كما كشفت عن تورط ما يقارب 45 جمعية في تهم غسيل الأموال، في حين البقية تشتغل بشفافية وملتزمة بالإجراءات الضريبية.

[26] زينب بن إسماعيل، جوهر الجلاصي. قانون الجمعيات مشروع يهدد المجتمع المدني في تونس. 13 ديسمبر2023. موقع انكفاضة. https://inkyfada.com/ar/2023/12/13/قانون-الجمعيات-مشروع-تونس-تهديد/

[27] المرجع نفسه.

[28] من المهم التأكيد أنه في ظل الحكم الاستبدادي، وعلى الرغم من العديد من القيود، شكل المجتمع المدني التونسي ثقلًا موازنًا لسلطة الدولة من خلال تكريس أنشطة خارج نطاق الدولة. وعلى النقيض من العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، سمحت السلطة في تونس ما قبل 2011، بل وشجعت علنًا، نمو بعض أشكال المجتمع المدني التي لم تكن منفصلة عن إستراتيجية التنمية الاقتصادية الليبرالية التي تبناها زين العابدين بن علي. في الحقيقة، تم التركيز سابقًا على الأنشطة الخيرية وتدعيم العمل الجمعياتي في مجال الطفولة والنسوية -نسوية الدولة- والرعاية الصحية وغيرها من المجالات ذات الأهمية على عكس الوضع حاليًا حيث تفتقر البلاد التونسية إلى برنامج وتوجه سياسي إصلاحي واضح. لذا، وبدلًا من قمع المجتمع المدني بالكامل، سعى النظام السابق إلى اتباع سياسة تحرير انتقائية وإخضاع المجتمع المدني ودعمه من طرف الدولة ما مكنه من التخلص من التعددية الحزبية ومتطلبات الديمقراطية. وبالتالي، عملت منظمات المجتمع المدني الموجودة في ظل القيود التي فرضها نظام بن علي.

[29] زينب بن إسماعيل، جوهر الجلاصي. مرجع سابق.

حصيلة 25 جويلية: المجتمع المدني وخيار الانكفاء، الاتحاد العام للشغل نموذجًا

حملت التدابير الاستثنائية ومختلف تداعياتها المؤسساتية أو السياسية (كتابة دستور 2022/ حلّ البرلمان وانتخاب مجلس تشريعي جديد/ سجن عدد من القيادات الحزبية واعتقالات لحقوقيين وإعلاميين وناشطين، إلخ) جديدًا على صعيد علاقة المجتمع المدني والسلطة. فقد عرفت أعرق وأقوى منظمة نقابية في تونس (وعربيًّا وعالميًّا تقريبًا) ضمورًا وشبه اضمحلال على صعيد الحراك الاحتجاجي الميداني. وقد أتى هذا التحوّل تأكيدًا للانتقال من فاعل اجتماعي–سياسي نشيط إلى فاعل 'متخلٍّ' وصامت. لطالما كان الاتحاد العام التونسي للشغل من أكبر الحركات النقابية وأكثرها تأثيرًا في السياسات العامة الاقتصادية–الاجتماعية صلب السياق التونسي، حيث يمثّل فاعلًا مدنيًّا–اجتماعيًّا مركزيًّا ليس للدفاع عن حقوق الشريحة العمّالية فحسب، بل لتأمين الوحدة الوطنية أيضًا. هكذا، فإن مساهمة الفاعل النقابي في إسقاط "نظام بن علي" – رغم كل الانتقادات حول نجاعتها وتأخرها– ثمّ ترتيب طرق تغيير النظام وترسيخ البناء الديمقراطي جعلت منه ركيزة لإنقاذ مرحلة الانتقال الديمقراطي من جهة، وصاحب شرعيّة شعبية وسياسية لدى النخب السياسية والشعب من جهة أخرى. لكن نفس الفاعل المدني أصبح فعليًّا خارج الحيّز الاجتماعي–السياسي، بمعنى أصحّ خارج حيّز الصراعات والتصادم مع السلطة، طاعة أو مهادنة لقواعد النظام والانتظام التي حدّدها الخطاب الرسمي. وهنا نجد أنفسنا محمولين على طرح التساؤلات: هل كنا مخدوعين بالدور القويّ للاتحاد العام للشغل (ومن ورائه المجتمع المدني) خلال العشرية الأولى للانتقال الديمقراطي؟ أم أنّ قواعد اللعبة السياسية ما بعد 2021 ومختلف تسويغيات وسرديتها ومواقفها الصارمة أخضعت كل القوى المدنية وقضت فعليًّا على كل تعبيرات مضادة لها؟ وهل يعكس ذلك أن المجتمع المدني النشيط في تونس مجرد عملية مسرحة للفعل الاحتجاجي–التصادمي مع السلطة والمستند بالضرورة إلى فاعل سياسي معارض وقويّ وليس نظامًا قادرًا على إنتاج مقوّمات استمراريته وقوته؟

على مدار عقود، وخصوصًا ما بعد 2011، أثبتت المشاركة المدنيّة–السياسية للاتحاد العام التونسي للشغل أنّ إدارة الشؤون العامة ليست حكرًا على مؤسسات الدولة، بل تتجاوزها إلى المجتمع المدني، بمعنى أن المنظمات المدنيّة العريقة تصبح الأكثر قدرة على تشكيل بنى الهيمنة والنفوذ داخل الشارع والمشهد السياسي في الوقت نفسه بعد تصدع شرعيّة منظومة الحكم وعدم اكتمال معالمها. لذا، يعتبر الباحث الأكاديمي "سالم لبيض" أنّ "**التداخل بين السياسي الوطني والنقابي المطلبي يعتبر خصوصيّة تونسية بامتياز، استمرّت في مختلف ردهات التاريخ السياسي التونسي المعاصر، فالاتحاد هو الذي قاد المفاوضات الاجتماعية كل ثلاث سنوات التي كانت تؤدّي إلى الزيادة في الأجور**"[30]. بعبارة أخرى، وللمضي قدمًا في تحليل الدور المهم والقيادي للاتحاد العام للشغل (وباقي منظمات المجتمع المدني، ولكن بشكل متفاوت) من المهم استعادة بإيجاز تجربته خلال العشرية الأولى للانتقال الديمقراطي. فقد وصل المشهد السياسي إلى مأزق حقيقي يهدد التحوّل الديمقراطي والاستقرار (السياسي/الأمني/الاجتماعي) ما استوجب تدخل المجموعة الرباعيّة بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل لإنقاذ البلاد من سيناريوهات الفوضى والانفلات المحتملة (خاصة بعد تعدد العمليات الإرهابية واستهداف الآمنين) ومن تعطّل الدولة[31]. شارك الاتحاد العام التونسي كأحد عناصر إدارة الحوار والتفاوض بين الفاعلين السياسيين في كل الحوارات الوطنية

---

[30] سالم لبيض. عن الخيار الثالث والحاجة إلى الإنقاذ الوطني في تونس. العربي الجديد. 2021. https://www.alaraby.co.uk/opinion/

[31] الرديسي، حمادي. مرجع سابق. 2018/ ريكي هوستروب هوجبول و أخرون، الحوار الوطني في تونس عام 2013: إدارة الأزمة السياسية، مؤسسة بيرغهوف برلين، 2017 Berghof Foundation_NDH_Tunisia_AR-WEB%20%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%2

التي عرفتها البلاد التونسية ما بعد 2011. في هذا السياق، المنطلقات الاجتماعية أو الحقوقية للنشاط المجتمع المدني – مثالًا على ذلك المنظمة الشغيلة– لا ينفي تغلغلها في المشهد السياسي من منظور استقطابها/ احتضانها للناشطين السياسيين وتجسيدها لفضاء 'حرّ' للفعل السياسي المقترن بالقيم الأخلاقية والأبعاد الاجتماعية أو الثقافية، كمّا يؤكد المفكر 'غرامشي' (Gramsci).

الفكرة هنا هي أنه بقدر ما يؤثر حضور المنظمة النقابية في تسهيل إدارة الحوارات الوطنية، بقدر ما يعرقل ويعطل غيابها أو مقاطعتها التزام الفاعلين بالمخرجات. كان من أبرز سمات الحوار الوطني لدار الضيافة غياب عدد واسع من قوى المعارضة السياسية والاجتماعية، خصوصًا بعد تعليق حزب نداء تونس والحزب الجمهوري لمشاركتهما واعتذار الاتحاد العام التونسي للشغل عن الالتحاق أو تنظيم حوار وطني موازٍ للقوى المدنية. لم تستطع شخصية رئيس الجمهورية تجاوز حالة انعدام الثقة بين مختلف قوى المشهد السياسي واستثمار الحوار الوطني في إضعاف الاحتمالات بوقوع التوترات السياسية. لا شك أن غياب الاتحاد العام التونسي للشغل وقيامه بالتحضير لحوار وطنيّ مستقبلي في 16 ماي 2013 (الجولة الثانية لمجلس الحوار الوطني المنعقد سابقًا في 16 أكتوبر 2012) قد عزّز بشكل خفيّ استهانةَ المعارضة بأهمية المبادرة الرئاسية وتعويلها على تكثيف حملات التشكيك في الشرعية السياسية للترويكا الحاكمة والإسلاميين على وجه الخصوص. فالاصطفاف الواضح لاتحاد الشغل، وباقي المنظمات الوطنية العريقة، إلى جانب مطالب المعارضة ومواقفها، قد أعطاها فعليًّا إمكانات أكبر لتعبئة الرأي العام ضد السلطة الحاكمة[32].

بعد تحديد تراكمية الفعل القيادي للمجتمع المدني في تونس ما بعد 2011، فإن فكرة التناقض والتحوّل في الأدوار ما بعد 2021 تبدو نقطة بالغة الأهمية. ويترتب على هذا إذًا، ضرورة التعرض بإيجاز أيضًا لمسارات التحوّل نحو الركود لأقوى منظمة مدنية في تونس رغم تجذّرها ميدانيًّا وسياسيًّا ورمزيًّا كقوة محركة للشارع على مدار سنوات. في البداية، شدد الاتحاد العام التونسي للشغل على وجوبية ترافق التدابير الاستثنائية التي أقرها الرئيس 'قيس سعيد' في 25 يوليو بجملة من الضمانات الدستورية والحقوقية. وقد لخصت المنظمة العمالية مطالبها في تحديد التدابير ومدتها إلى جانب احترام الحقوق والحريات والاحتكام إلى الآليات الديمقراطية في صنع القرار والتغيير السياسي. كما أكد ضرورة عدم إرجاع البرلمان التونسي إلى العمل بسبب تورطه في تعطيل الدولة وانتشار الفساد. كذلك، اقترحت المنظمة العمالية ضرورة الالتجاء إلى مبدأ التشاركية في إعداد خارطة الطريق المتعلقة بإدارة الدولة ما بعد 25 يوليو.

لذا، فقد رحبت المنظمة الشغيلة بإجراءات 25 جويلية 2022 مُعتبرة إياها خطوة ضرورية للقطع مع منظومة الفساد وهيمنة حزب النهضة على دواليب الدولة، التي لطالما عبّرت عن رفضها لمرجعيّته الدينيّة وسياساته منذ 2011. لكن عبّر الأمين العام 'نور الدين الطبوبي' بعد أسابيع عن قلق المنظمة الشغيلة من غياب إستراتيجية للتغيير حيث أكد أن "**نحن نتعامل مع ما بعد 25 جويلية بطريقة نقدية إيجابية من أجل ما تبقى تونس ديمقراطية ذات مؤسسات من خلال التعجيل في إطار التشاركية بين قانون انتخابي جديد ثمّ الذهاب إلى انتخابات تشريعيّة مبكرة**"[33]. في الواقع، خلال أسابيع ما بعد 25 يوليو، ساد التوتّر والتصريحات المتبادلة بين الرئيس والأمين العام للمنظمة العمّالية إلى حدّ المقاطعة. فقد طالبت المنظمة العمالية رئاسة الجمهورية بضرورة تسريع الإجراءات وتقديم خارطة طريق والتشارك في اختيار رئيس الحكومة الجديد. وقد تمّ استنكار

---

[32] Olfa Youssefi

[33] علي بوشوشة. 25 جويلية و'استفراد' الرئيس بالشعب والدولة. الجريدة المدنيّة. 2021 https://www.madania.tn/25-%d8%ac%d9%88%d /

انفراد رئيس الجمهورية بالسلطة بعد إصدار الأمر الرئاسي عدد 117 الذي يُوقف العمل بالدستور وإجراء إصلاحات من دون تشاور مع المنظمات أو الأحزاب السّياسية[34].

يبدو أن الشرعيّة الانتخابية والسياسية للرئيس 'قيس السعيد' قد أضعفت تحركات المنظمة الشغيلة حيث أصدرت الحكومة التونسية أخيرا المنشور عدد 20 المتعلق بوقف التفاوض الاجتماعي الذي اكتفى الاتحاد باعتباره منافيًا للحق النقابي[35]. إن هذا التوجه الرئاسي لتهميش المنظمات الوطنية، من الأساس الاتحاد العام التونسي للشغل، تأكد منذ بدايات العمل بالإجراءات الاستثنائية لـ25 جويلية 2022 حيث اكتفى بأخذ تزكيتها وامتصاص مخاوفها ودهشتها من دون تقديم تنازلات أو مساعٍ جادة لمشاركتها القرار[36]. هكذا يواجه الاتحاد العام التونسي للشغل بالفعل خيارًا صارخًا: إما الحفاظ على روابطه التعاونية مع الحكام الحاليين حتى أثناء سعيهم إلى فرض التقشف وتحرير الاقتصاد، أو تبني موقفًا أكثر تشددًا لعرقلة هذه التحركات وحماية الوظائف وأجور العمّال في ظلّ التضخم وتدهور القدرة الشرائية.

الخلاصة

ينبغي أن نقرّ بأن التراجع الديمقراطي في الحالة التونسية لعبت فيه كثير من منظمات المجتمع المدني دور اللامبالاة والانفصال عن مشاغل المواطنين ورهانات الانتقال الديمقراطي. لعلّ الفراغ الذي ميّز التجربة التونسية ما بعد انتخابات 2019 بسبب تكلفة التوافق لعام 2014 ساهمت في صعود منظومة حكم شعبوية قادرة على إقصاء بقايا النخب المتشرذمة حزبيًّا ومدنيًّا على المستوى الداخلي (صراعات وتفكك) وفيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، فغياب الاستقطاب في الحالة التونسية (الفراغ من قوى سياسية فاعلة) أدى إلى تسهيل مهمة رئيس الجمهورية بالتحكم وإدارة الشأن العام بشكل شبه انفرادي ومن دون الحاجة إلى دعم قويّ سياسي أو مواطني. كذلك، هذا الفراغ صلب الحالة التونسية عزّز غياب الضرورة لتفعيل النظام المؤسسي والمدني "البناء من الأسفل" (البناء القاعدي)، الذي اقترحه الرئيس في حملته الانتخابية وفي مختلف خطاباته.

هكذا، يمكن القول إنّ المجتمع المدني لطالما برز كفاعل أساسي في السياق التونسي الثوري لتوسيع نطاق الحريات ولفتح المجال السياسي–المجتمعي لصالح فاعلين جدد (المنظمات/ النقابات..). ولطالما، استطاع المجتمع المدني التونسي أن يكون وسيلة للارتقاء للتفكير النقدي والتوعية في مختلف المجالات وآلية للتحرك ضد هوس الفاعل السياسي بالتسلط وميوله للاستبداد والمفاضلة بين المواطنين على أساس الإيديولوجيا، الانتماءات الجهوية، الولاءات الحزبية أو المصالح المالية. يمهد هذا التغييب المتعمد للمجتمع المدني من طرف السلطة أحيانًا، ومهادنة من البعض الآخر أحيانًا أخرى خاصة بعد تتابع الاعتقالات في صفوف الناشطين وعدد من الشخصيات الحزبية والمدنية، للتخلي عن دورها كمدافع عن الحقوق والحريات والحدّ من تعسفية السلطة. لعلّ مختلف التحوّلات السياسية والتشريعية في تونس تدفع فعليًّا نحو اضمحلال 'وقتي' لهذه القوى البديلة واستحالة تجذّرها مجددًا **"كنظام ممارسة للوظيفة الإيديولوجية والسياسية للدولة"**[37] قادرة على الدفع بمؤسسات الحكم ذات الخاصية البيروقراطية نحو التصاق بمشاغل النسيج الاجتماعي العام. بدون شك، من الممكن القول إن التوافق لعام

---

[34] أميمة المهدي. مواقف المنظمات المدنية في تونس: اختلاف في تأويل النصّ واشتراك في الخوف على الحريات. المفكرة القانونية. 18 أغسطس 2021.، https://legal-agenda.com/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-/

[35] طارق السعيدي. مرجع سابق، 2021.

[36] علي بوشوشة. مرجع سابق. 2021 https://www.madania.tn/25-%d8%ac%d9%88%d/

[37] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسيّة الغربيّة: من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة**، في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992. ص 94.

2014 في تونس أدى إلى إفراغ المشهد السياسي من نخب قادرة على إدارة الشأن العام، وحاليًّا التدابير الاستثنائية أدّت إلى إفراغ نفس المشهد من بقايا النخب المدنية. كما عززت هذه التوجهات الرئاسية ما بعد 2021 إلى الانسحاب الشعبي والنخب على حدّ سواء من المجال السياسي والاجتماعي–المدني ما عزّز مخاطر الانفراد بالسلطة على الديمقراطية، التي فعليًّا تعاني فراغًا على مستوى قوى المجتمع المدني والأحزاب والشخصيات الوطنية. لذا، التوجه الحالي لم يحقق مقاربة إصلاحية أو إحياء للديمقراطية بقدر ما عزّز عملية التراجع نحو السلطوية–الشعبوية.